

Distr.: General
4 October 2021
Arabic
Original: Spanish



الدورة السادسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال
المناقشة العامة

رسالة مؤرخة 29 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص البيان الخطي المقدم من وفد شيلي، في إطار ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، لويس أرسلي كاتاكورا، في 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الدورة العادية السادسة والسبعين للجمعية العامة (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 8 من جدول الأعمال.

(توقيع) ميلينكو سكوكنيك تابيا

السفير

الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 29 أيلول/سبتمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

رد شيلي على البيان الذي أدلى به رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، لويس أرسى، في 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الدورة العادية السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

أشار رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين، إلى العلاقات الثنائية القائمة مع شيلي.

وفي إطار ممارسة حق الرد، يود وفد بلدي أن يوضح أن تعليقات رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات ليس لها أساس قانوني ولا يدعمها حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

وتأسف جمهورية شيلي لاستخدام محفل متعدد الأطراف للإشارة إلى مسائل تتعلق حصراً بالعلاقة الثنائية بين شيلي وبوليفيا ولا علاقة لها بالجمعية العامة للأمم المتحدة، التي لا تملك سلطة التعامل مع التطلع الذي أعرب عنه الرئيس أرسى.

وفي هذا الصدد، تود شيلي ذكر ما يلي:

تكرر شيلي تأكيد أن بوليفيا ليس لها "حق في الحصول على منفذ حر ومفيد ومشمول بسيادتها إلى المحيط الهادئ". ولم تمنح محكمة العدل الدولية بوليفيا هذا الحق المزعوم، كما أنه ليس له أي أساس في علاقاتها مع شيلي.

وترفض شيلي التفسير الانفرادي لفقرة معزولة من الحكم أشارت إليها بوليفيا. ولم تطلب محكمة العدل الدولية من الطرفين اتخاذ أي إجراء محدد ولم تحثهما على ذلك. بل على العكس من ذلك، أصدرت حكما يعترف بحرية الدول ذات السيادة في معالجة المسائل التي تهمها في علاقاتها السياسية مع الآخرين.

وعلاوة على ذلك، يُذكر بوضوح في الحكم المتعلق بالمنازعة التي رفعتها بوليفيا إلى المحكمة أن شيلي ليس لها ولم يكن لها أبدا التزام بالتفاوض بشأن منح بوليفيا منفذا إلى البحر يكون مشمولا بسيادتها وأنه لا يوجد أساس قانوني للدعاء بأن لها مثل هذا الالتزام حقا.

وتود جمهورية شيلي أن تذكر أن الحكم الصادر في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2018 يحل المنازعة بين الدولتين حلا كاملا ونهائيا ولا يترك أي خلافات سابقة معلقة بشأن هذه المسألة.

وفي الختام، تدعو حكومة شيلي نظيرتها البوليفية إلى التركيز على إرساء علاقة بناءة في المستقبل تراعى فيها المصالح الحقيقية والمشاركة لشعبينا.

وتكرر شيلي تأكيد أنها ما فتئت تهتم دائما بالحفاظ على علاقات ثنائية مثلى مع بوليفيا، تقوم على أساس الاحترام التام للقانون الدولي، وتراعى فيها المعاهدات القائمة. وتتجلى هذه الإرادة في الالتزام المتواصل لشيلي بتعزيز التكامل من خلال إجراءات محددة وفي وضع جدول أعمال يتمحور حول المشاريع ذات الاهتمام المشترك. وقد تحقق ذلك من خلال الحوار الثنائي الذي استؤنف مع بدء خريطة الطريق في 30 نيسان/أبريل 2021. وتهيئة مجال للحوار والتعاون الثنائي أمر حتمي لإحراز التقدم نحو التطبيق التدريجي للعلاقات بين بلدينا.